د . محمد ربيع

الرؤيا المستقبلية من خلال واقع عربي متخلف

في اللحظات التاريخية الحاسمة من حياة الامم والشعوب تمر حركة التطور في المجتمع بحالة من التشتت والضياع مما يفقد النظم والمؤسسات القائمة في المجتمع قدرتها على استيعاب معطيات الواقع وحقائقه المتغيرة . وكنتيجة لذلك يضعف ايمان الشعوب بسلامة المؤسسات وصلاحية القيادات مما يفتح المجال لبروز تيارات فكرية متعددة تعمل على كسب ولاء الجماهير وتحاول توجيه حركة التطور في المجتمع . اذ بينما تتجه المؤسسات التقليدية الى التقليل من اهمية المتغيرات الجديدة والى العمل على اجهاضها تتجه بعض التيارات الفكرية الى محاولة التعرف على ما تحمله تلك المتغيرات من احتمالات التغير او التطور . وفي حين يلجأ بعض المفكرين الى احضان التاريخ بحثا عن تعليل وتبرير وربما تقنين المتغيرات الجديدة يتجه البعض الاخر الى العلم محاولين استخدام مختلف ادواته ونظرياته في العمل على استكشاف آفاق المستقبل وتحديد معالم الطريق الى رحابه .

وبعد هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧ كان على الفكر العربي ان يتوقف قليلا ويفكر كثيرا ليعيد النظر في النظم الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والشعارات الجماهيرية التي قادت مرحلة ما قبل الهزيمة . ولما كان الواقع الجديد الذي فرضته احداث حزيران قد اعلن افلاس المعطيات المادية والفكرية لتلك المرحلة ، فقد اتجه الفكر العربي المعاصر الى البحث عن اسباب مقبولة لتفسير الهزيمة وادوات معقولة لتمكين الامة العربية من تجاوزها . وبما ان للماضي اهمية خاصة في حياة مختلف الامم والشعوب اتجه الفكر العربي الى التاريخ محاولا تحليل احداثه واستقراء عبره وتحديد خط سيره العام .

ومن خلال الاطلاع على تجارب الماضي وجد البعض في تاريخنا ملجأ يمكن للنفس العربية من ان تأوي اليه ، مهربا من واقع الضياع والتشتت ومخرجا علها تجد فيه وفي معطياته اداة لانتشالها من واقع الهزيمة والتخلف . ولذلك اتجه هذا البعض الى محاولة فرض قيم الماضي ، واقامة مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية واستخدام اساليب عمله التقليدية وطرق تفكيره البدائية . اما البعض الآخر فقد وجد في تجارب الماضي وعبره منطق التاريخ الذي حكم بالهزيمة على كل ضعيف متخاذل ومنطق العلم الذي يرى الهزيمة في الفكر قبل النظم وفي القيم قبل المؤسسات وفي الخلق قبل الاداة .

وهكذا انقسم مفكرونا الى فريقين : فريق حاول الهروب من واقع مؤلم الى ماض حالم متسترا وراء رفع شعارات جماهيرية تنادي باحياء التراث وتركز على الدور الحضاري والانساني لعرب العصور الوسطى، وفريق حاول العمل على تجاوز الحاضر الى المستقبل باستخدام سلاح العلم ومنطق التاريخ اداة لاستخلاص العبر من الماضي واسلوبا للعمل من اجل مستقبل افضل . ولما كان فكر الفريق الاول اقرب الى ثقافة الجماهير العربية التي تعيش بأكثريتها الغالبة في احضان الجهل والفقر ، واكثر تجاوبا مع جو الهزيمة ، وما يوحي به من وجوب التراجع الى المواقع الخلفية ، فقد رجحت كفة هذا الفريق وعلا صوته .

اننا كعرب مؤمنين بقوميتنا ، لا يمكن ان نتنافى عما كان لاجدادنا من مآثر وبطولات ، كما انه لا يجوز لنا ان ننكر ما كان يسود حياة مجتمعاتنا من قيم ونظم وتقاليد كان لها دور كبير في تقدم المجتمع العربي وتطوره في العهود الغابرة . الا انه يجب علينا في المقابل الا نغفل حقيقتين اساسيتين هما :

١ ـ ان كتابة التاريخ العربي اعتمدت الاسلوب المجزأ الاستاتيكي، السكوني الجامد في التحليل والتعليل ، مما جعلها تلبس عملية التطور الحضاري للامة العربية لباسا مزركشا فضفاضا لا يمثل حقيقة الواقع ولا يعكس اهمية الاحداث ، ونظرا لعدم قيام المؤرخين العرب باعادة كتابة التاريخ العربي بطريقة علمية تعكس اهمية الاحداث وتضعها في اطارها التاريخي السليم ، اصبحت صورة تاريخنا المجزأ احيانا والمشوه احيانا اخرى تشكل جزءا لا يتجزأ من البنية الثقافية للانسان العربي، تثقل خطاه وتحد من امكانيات انطلاق فكره وملكاته .

٢ ـ ان انجازات الحضارة الانسانية في القرن العشرين استطاعت ان تتجاوز من حيث الفكرة والاداة كل انجازات الاجداد واسهامهم ومآثرهم . لذلك لا يعود سوء العلاقة بين الكثيرين منا وبين التراث الى الايمان بوجوب رفضه او الى عدم الاقتناع به ، وانما يعود الى كون الحياة التقليدية التي صاغها الاجداد اصبحت بحكم منطق العصر الذي نعيشه عاجزة عن استيعاب حقائقه المتغيرة وغير قادرة على التجاوب مع متطلبات التقدم فيه .

ومن هنا نرى ان الدور الذي يقوم به دعاة احياء التراث انما هو احد اثنين : دور المنقب عن الآثار او دور حفار القبور . الاول يحفر الارض في محاولة لاستكشاف اعماق التاريخ وابراز الشواهد الساطعة على عظمة الاجداد وانجازاتهم في العهود الغابرة . والثاني يحفر الارض في محاولة لافساح المجال في اعماقها لطمر الحاضر برمته تحت التراب وتركه عرضة لفعل عوامل التآكل والعفن . المنقب عن الآثار عالم مستكشف يبحث في اعماق التاريخ عما فوت المعاصرون على انفسهم فرصة رؤيته وتسجيله. اما حفار القبور فيحمل فاسا من مخلفات التاريخ يستخدمها كي يضع حدا نهائيا لما يمثله الحاضر من وجود وما يمثله

المستقبل من تطلعات . وبين هذين الدورين بون شاسع يعكس الفرق بين البناء والهدم . وبين الفكر الناضج والفكر القاصر . بين التقدم والتخلف .

— ٢ —

ان الانسان في سعيه لاشباع رغباته يتحرك من خلال البيئة التي يعيش فيها حيث تتوافر له عوامل مادية ، واخرى معنوية تؤثر فيه وتتأثر به وتعمل كقوى مد وجذب في آن واحد . وبذلك تقوم بين مختلف عناصر البيئة الانسانية حركة تفاعل مستمرة تتم من خلالها صياغة سلوك مختلف الافراد والجماعات وتحديد الصفات التي تميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات الانسانية الاخرى ، ومن خلال عملية التفاعل تلك تتحدى العلاقات التي تربط افراد المجتمع بعناصر البيئة التي تكتنفهم وتتبلور النظم الاقتصادية وغير الاقتصادية لحياتهم فتتقدم بعض المجتمعات في فترة زمنية محددة تقوم برسم الحد الاعلى لما يمكن انتاجه، فان التنظيم الاجتماعي للعملية الانتاجية يقوم بتحديد وسيلة الانتاج ودرجة كفاءتها وكمية الانتاج وكيفية توزيعها وبالتالي يحدد قدرة المجتمعات الانسانية على استغلال امكانياتها ومدى الاستفادة الممكنة من مواردها . اما وسيلة الانسان في استغلال موارده وامكاناته فتتلخص في كونها مجموعة من القيم والاهداف التي يؤمن المجتمع بها ويعمل على تحقيقها وجسم من المعرفة والمعتقدات التي يتحرك منها وبها ، اي انها نموذج حضاري معين له خواصه وصفاته التي تميزه عن غيره من النماذج الحضارية الاخرى مما يجعله يلعب دورا بارزا في تقدم المجتمعات وتطورها او في جمودها وتخلفها .

ومع اننا نعتقد بعدم وجود خلاف كبير حول قضية التخلف الاقتصادي الذي يعيشه وطننا ، فان بيننا من يعتقد او يدعي بأن الحضارة العربية بقيمها وعاداتها وتقاليدها تشكل قمة قلما ترقى اليها حضارة اخرى . ومع ان قولا كهذا يخالف الواقع فانه لا بد من ان يتناقض مع منطق العلم وروح العصر . اذ انه من غير المعقول او المقبول ان نعترف بحقيقة تخلفنا الاقتصادي وان نفاخر بقيمنا وعاداتنا وطرق حياتنا التقليدية التي تشكل الاطار العام الذي تعمل كافة نظم المجتمع من خلاله .

واذا كانت الحضارة بما تمثله من طريقة في الحياة واسلوب في التفكير تحدد لكل نظام من نظم المجتمع اهدافه وطريقة عمله ، فان قضية التقدم في هذا العصر اصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل الاقتصادي وموقعه من حياة المجتمع بوجه عام . اما حضارة هذا العصر فقد اصبحت ترتبط ارتباطا عضويا بالآلة وتعتمد اعتمادا كليا على ما يتحقق في المختبرات من تقدم علمي وتكنولوجي . وبذلك اصبحت الحضارات الانسانية التي تعتمد على الكلمة وترتبط بالرمز حضارات غير عصرية . ولما لم ينجح اي مجتمع من المجتمعات العربية في الوصول الى مرحلة الثورة الصناعية ، فان العرب في عالم اليوم يعكسون في حياتهم العادية مظاهر حضارة روحية غير تكنولوجية بينما يعيشون في عالم اهم مقومات حضارته مادية تكنولوجية .

— ٣ —

اننا ندرك ان للتخلف اسبابا داخلية واخرى خارجية ، بعضها نابع منا وبعضها مفروض علينا ، الا اننا نعتقد بأن مجموعة العادات والتقاليد المتوارثة عبر القرون الطويلة من حياة مجتمعاتنا ، وطبيعة القيم الحضارية والطرق المعيشية التي يؤمن الانسان العربي بها ويتحرك من خلالها ، تشكل — في تقديرنا — العائق الاساسي الذي يحول دون اجتياز الامة العربية مرحلة الحياة في الماضي الى مرحلة التطلع بعين المستقبل . ان هذا الاعتراف يحمل من البشائر والامال قدر ما يحمله من المرارة والقسوة ، ذلك ان التحدي الحقيقي الذي يواجه الامم — الامم كلها ، ليس الا الشعور والايمان بحقيقة وجود التحدي ،وعليه فان اعترافنا بحقيقة تخلفنا الحضاري يعتبر اعترافا بوجوب العمل على مواجهة تحديات العصر ويعبر في الوقت ذاته عن تغير نوعي في الذهنية العربية التي عملت — باستمرار — على تبرير الاخطاء وتحميل الغير وحدة مسؤولية كل ما اصاب هذه الامة من نكبات وهزائم .

وقبل ان ننتقل الى محاولة طرح تصور عام للمنعطفات والمنحنيات التي تحدد الخط العام لحركة التطور العربية ، لا بد من ان نشير الى اهم العوامل التي تعكس حقيقة تخلفنا وتتحمل في الوقت ذاته جزءا كبيرا من مسؤولية استمراره على الارض العربية — ونحن نعتبر ان المؤسسات الثلاث التالية تشكل الاساس الذي تنبع منه عوامل التخلف الداخلية كلها والمنبع الذي يخصب التربة العربية فيجعلها صالحة لنمو وترعرع تلك العوامل وازدهارها .

١ — الغيبية الخرافية :

تشكل الغيبية الخرافية فلسفة حياتية معينة تنبثق عنها وتعمل في اطارها ذهنية محددة تؤمن بالغيبيات والخرافات كقوة تهيمن على حاضر الانسان ومستقبله . وحيث تسود هذه الفلسفة يخضع العقل والمنطق (لحقائق) الحياة الغيبية الخرافية بدلا من اخضاع كل الظواهر الحياتية لنهج فكري يقوم على المنطق والعقلانية . فالنجاح او الفشل لا يرتبط بجهد الانسان وعمله ضمن خطة ارادية محددة بل هو ضرب الحظ او من قبيل المصادفة او لانه المكتوب . كما ان عدم وفاء الانسان بالوعد وعدم قيامه بالواجب لا بد من ان يرتبط بالقوى الغيبية وارادتها التي تسمو على كل ارادة . وهكذا يغدو الانسان فاصرا في نظر المجتمع وعاجزا امام قوى الطبيعة ولا اراديا في تصرفاته مما يجعل دور العقل يقتصر على التبرير لا التعليل ، ويجعل دور الانسان في المجتمع يقتصر على رد الفعل لا الفعل . وانسجاما مع هذه الفلسفة تغدو الافعال من صنع القوى الغيبية غير الطبيعية ويغدو رد الفعل قاصرا على محاولة اقناع الذات بقبول الواقع الجديد الذي يعبر عن قدر الانسان وطالعه . ومن خلال هذه المسلكية الذهنية يضعف الايمان بالتخطيط وتفقد مفاهيم التحدي محتوياتها التقدمية وتتجه النفس الى الاستكانة والتواكل .

٢) القبلية

تشكل القبلية احدى اهم المؤسسات الاجتماعية التي تقوم في الوطن العربي وتضفي عليه الكثير من صفاته وخصائصه المميزة. والقبلية هنا لفظ للتعبير عن طريقة في التفكير تقليدية واسلوب في العمل بدائي ونمط مسلكي محدد في التنظيم والادارة يميز حضارات ما قبل الثورة الصناعية . اذ على الرغم من اختفاء معظم التجمعات القبلية من البلاد العربية حافظت القبلية على معظم عوامل قوتها ووحدتها وعلى الكثير من محتوياتها الفكرية والمسلكية .وتمشيا مع طبيعة التطور ،كان لا بد للقبلية التي حافظت على المضامين الاجتماعية لقيمها وعاداتها التقليدية من انتحال اسماء جديدة متطورة لمسميات قديمة جامدة . فبدلا من استخدام القبلية نستخدم لفظة العائلية او العشائرية او الطائفية ، وبدلا من ربط مكانة الانسان الاجتماعية حيث يعمل ويعيش بالسن نربطها اليوم بالاقدمية ، وبدلا من الاعتماد على الاقارب وافراد القبيلة نعتمد على المحاسيب ، وبدلا من الاحتفاظ بحاشية من الخدم والعبيد نقوم بخلق حاشيات من الزلم والاتباع .

٣) كلامية الحضارة

تشكل الكلمة في الحضارة العربية اهم عناصرها جميعا وذلك لانها ليست وسيلة للتفاهم او التعبير بقدر ما هي عمل او جزء من عمل يقصد به التأثير او التغيير . اذ في غياب مظاهر الحياة الصناعية وانجازاتها العلمية والتكنولوجية من الحياة العربية غدت الحضارة العربية « حضارة الكلمة » حيث اصبحت الكلمة اهم مقومات الحضارة العربية واهم ادوات المثقفين في التعبير عن آرائهم ومحاولة تجميع جماهير الشعب من حولهم . وهكذا اصبح مجيدو فن الكلام حاملي لواء

الفكر والثقافة العربية كما اصبحوا ابرز قوى التعبير عنها وعما يرتبط بها من مظاهر حياتية وقيم حضارية . ولما كان التركيز على الكلمة يستمد جذوره من الحياة الصحراوية ومن الاعجاز اللغوي للمعتقدات الدينية ، فقد اصبحت التعابير اللغوية في حسن صياغتها وجمال تناسقها ولا محدودية معانيها انجازا عظيما يستحق الكثير من الاحترام والتقدير . وهكذا ارتبطت الكلمة بالتعميم لا التحديد وبالمبالغة لا التدقيق وبالخيال لا الواقع فغدا اجمل الكلام اشعره واعذب الشعر اكذبه .

ان سيادة الغيبية الخرافية كفلسفة حياتية وسيادة القبلية كمؤسسة اجتماعية وسيادة الكلامية كثقافة حضارية قاد الى بلورة العديد من قوى التخلف في الحياة العربية . ولما كانت المؤسسات الثلاث قد حققت فيما بينها اعلى درجات التكامل والانسجام فقد نمت عوامل التخلف في الواقع العربي نموا طبيعيا ، لا اصطناع فيه .

وسوف نحاول فيما يلي تحديد بعض قوى التخلف التي تعمل في الواقع العربي ، فتكبل حركته وتعيق عملية التقدم فيه .

١) انفصال الشعب عن السلطة

ان ما يقوم بين الشعب والسلطة في ازمة الثقة لهو تعبير عما يسود العلاقة بينهما من عدم انسجام ، وتوافق احيانا ، ومن كراهية وعداء احيانا اخرى . وجذور هذه الازمة قديمة قدم التاريخ العربي نفسه ـ فقيام السلطة المركزية في اواسط شبه الجزيرة العربية كان نتيجة لمحاولات الغزو والنهب . وحروب الردة في عهد ابي بكر كانت انعكاسا لهذه الازمة وتعبيرا عن عدم استيعاب المسلمين لمفهوم الدولة المركزية .

واذا كانت اسباب الازمة قبائلية عشائرية في البداية فانها تطورت فيما بعد لتصبح اقتصادية طبقية . وفي اواخر العهد الاموي واوائل العهد العباسي اصبحت تلك الازمة انعكاسا للطبقية والعرقية في آن، حيث اخذت الطبقات الاجتماعية تظهر في المجتمع العربي على اساس من الثراء الذي ارتبط بالاقطاع والتجارة والجاه الذي ارتبط بالمؤسسة السياسية والعسكرية الحاكمة والنسب الذي ارتبط بالقبلية، والانتماء القومي الذي ارتبط بالعرقية . ومع بداية التسلط الاجنبي في اواخر العهد العباسي اصبح عداء الشعب للسلطة تعبيرا عن كراهيته وعدائه لتسلط العناصر غير العربية على الحكم . وقبل رحيل الاستعمار عن الارض العربية اقيمت الحكومات من بين المواطنين لتتعاون او تتفاوض او تناور من اجل انهاء الاحتلال الاجنبي وازالة آثاره . وبسبب ارتباط الحكومات العربية في الوقت الحاضر بالقبلية او الانقلابية او الايديولوجية غير النابعة من الواقع العربي بقيت ازمة الثقة بين الشعب والسلطة على حالها مما جعلها تفقد الحكومات الراغبة في التغير قدرتها على العمل باطمئنان وتفقد الجماهير العربية الامل في بروز حكومات وطنية تمثل الشعب تمثيلا صحيحا وتعبر عن ارادته ورغباته تعبيرا صادقا .

ونتيجة لهذا الواقع تفسر الحكومة كل عمل يقوم به الشعب على انه سياسي يهدف الى الاطاحة بها ، وليس الى ارشادها او معاونتها . ويفسر الشعب كل عمل تقوم به الحكومة على انه سياسي يهدف الى خلق الولاءات وتقوية الطبقية . وليس على انه عمل يهدف الى الصالح العام . وهكذا يكون كل تحرك او عمل او قول سياسيا في خلفياته واهدافه حتى ولو كان اقتصاديا في شكله ومضمونه او اجتماعيا في عناصره ومحتوياته .

ولما كان العمل السياسي يمثل تحركا جماهيريا نابعا من الايمان بفكرة معينة فقد اصبحت انجازاتنا العظيمة افكارا واعمالنا الرائعة اقوالا . ومن خلال سيادة العقلية القبلية وما تعنيه من تعصب للقيم والتقاليد وسيادة الكلامية وما تعنيه من تقدم الكلمة على العمل اصبح الارتباط بالافكار والمعنويات اقوى من الارتباط بالذات والماديات . وهكذا غدت الوطنية شعارات ومظاهرات وليست عملا بناء يقوم على التخطيط والاجتهاد وغدا الشرف والكرامة تمسكا بالعرض وليس تمسكا بالارض ، وغدت الارتباطات العائلية والمذهبية اقوى من الارتباطات المصلحية .

٢) غياب المفهوم الاقتصادي

ان اتجاه القبائل العربية الى الاعتماد على الرعي والغزو والى الاهتمام بالانساب والفروسية ادى الى عدم اهتمامهم بالنشاطات الاقتصادية التي تقوم على العمل والانتاج . ومع اتجاه المجتمع العربي الى الاستقرار من اواخر العهد الاموي واوائل العهد العباسي نشطت التجارة وتولى امور الزراعة والحرف الموالي او المستضعفون او العبيد. ولما كانت التجارة ، خاصة في فترة ما قبل القرن العشرين ، تخضع للتقلبات السياسية والموسمية ولا تشتمل على اية نشاطات انتاجية وكانت الحرف والمهن تحظى بقدر كبير من عدم الاحترام والتقدير من قبل المجتمعات العربية ، فقد ادى ذلك الى عدم تمكن العرب من استيعاب المفاهيم الاقتصادية الحديثة . وفيما يلي نحاول ان نبرز بعض مظاهر غياب المفهوم الاقتصادي بشقيه الفكري والسلوكي من الحياة العربية .

أ ـ نظرة التاجر او الصانع للعملية الانتاجية : تتركز اهتمامات التاجر والصانع العربي على تحقيق الربح السريع من عمله ، مما يجعله يتجه الى جمع اكبر قدر من الثروة بافل جهد ممكن وفي اقصر وقت مستطاع . وهذه النظرة تجد جذورها في الفردية عند الانسان العربي وفي القبلية التي تعتمد على الغزو والنهب وتقوم على الخوف من المستقبل وعدم الاطمئنان اليه .

ب ـ نظرة المجتمع العربي الى العمل المقبل اليه : تنظر المجتمعات العربية الى من يعمل فيها من غير ابنائها نظرتها الى السارق او المستغل او متحين الفرص على احسن الفروض . وبينما تجد هذه النظرة جذورها في التقاليد القبلية غير المضيافة بالنسبة للغريب فانها تعكس حقيقة سوء معاملة الدول العربية لمن يعمل فيها من غير مواطنيها .

ج ـ النظرة الى العمل الانساني : لما كانت الانجازات العظيمة فكرية ومعنوية فان العمل الانساني يصبح وسيلة لاشباع رغبة واداة من اجل الوصول الى الهدف . ولهذا يتجرد العمل الانساني من عناصره الانسانية وتنعدم قيمته التي يستمدها من كونه عملا انسانيا يعبر عن الذات ويعكس حقيقة وجودها .

٣) النظرة القاصرة الى الانسان :

من نتائج ازمة الثقة التي تسود علاقة الشعب بالسلطة ونظرة الشك الى الغريب ، التي تستمد جذورها من الحياة القبلية ، ان علاقاتنا بعضنا ببعض تتميز بالكثير من عدم التقدير . واذا وجد هذا التقدير فانه يكون مستمدا من الموقع السياسي او المكانة الاجتماعية التي يشغلها من يوضع موضع التقدير من الناس ، سواء اكانت تلك المكانة مرتبطة بالحكومة او المدرسة او المنظمة او البيت .

واذا كانت الانعكاسات الاجتماعية لهذه النظرة تقود في معظم الاحيان الى اثارة الحساسيات وشيوع التملق للغير وانتشار الوساطة وربما الرشوة ، فان انعكاساتها الاقتصادية جعلت نظرة المجتمع الى الانسان تتلخص في كونه عبئا اقتصاديا وليس موردا اقتصاديا . وما دام المجتمع ينظر الى الفرد على انه عبء عليه ، فانه لا بد من ان يتعامل معه تعامله مع مشكلة اقتصادية يكمن حلها في العمل على التخلص منها . ولهذا يهاجر عشرات الالوف من العلماء والمثقفين العرب الى الخارج دون ان يدرك المجتمع قيمة الثروات البشرية التي يفقدها ودون تحرك ايجابي من قبل الحكومات العربية من اجل العمل على استعادتها.

واذا كانت هذه النظرة قد جعلت الاستفادة من العناصر الانسانية المتواجدة في الوطن العربي متواضعة جدا فان اوقات الازمات شهدت هجرة اكبر عدد من الكفاءات العلمية العربية . وهذا يعني ان الاوقات التي كانت ترتفع فيها الحاجة الى المتعلمين بسبب ما كانت تمر به البلاد من ازمات كانت اكثر الاوقات تسامحا من قبل الحكومات وتقبلا من المجتمعات العربية لفكرة الهجرة . وبسبب ما تحقق من انسجام وتوافق بين هذه النظرة القاصرة الى الانسان وبين ما يسود علاقة الشعب بالسلطة من ازمة ثقة ، اهدرت قيمة الفرد واهينت كرامته . ولهذا يلاحظ ان الدوائر والمؤسسات الحكومية والشعبية التي تتخصص في تقديم الخدمات والتسهيلات الضرورية للشعب تتجه باستمرار الى التقليل من شأن الانسان والى اهانته واشعاره بانه يستجدي عطفا ولا يطلب حقا .

التصورات المستقبلية

ان اية محاولة لرسم تصور مستقبلي لاتجاه حركة التطور العربية لا بد من ان يقوم على استيعاب كامل لتجارب الماضي بكافة ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وادراك واضح لمعطيات الواقع الحياتي للامة العربية ، وتصور علمي لمتغيرات المستقبل المحتملة وموقع هذه الامة من تلك المتغيرات . وفي هذا المجال نحاول ان نقدم تصورا متواضعا ، ونجهد ان يكون واضحا ومحددا لما يمكن ان يكون عليه مسار حركة التطور العربية في السنين المقبلة .

وفي عملنا هذا نحاول ان ننطلق من مجموعة من الحقائق والملاحظات والاعتبارات التي تشكل في تقديرنا جزءا اساسيا من تجارب الماضي وركنا هاما من اركان الحاضر .

١) ان تجربة التصنيع التي افرزتها الحضارة الغربية فيما بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر ، والتي لم تتكرر ضمن اي اطار حضاري اخر بناء على اسس وقواعد التجربة الاولى ، لا يمكن اعتبارها الا تجربة خاصة لا يجوز لنا ان نقصر تفكيرنا عليها ولا ان نتصور حتمية التنمية من خلالها .

وتعود اسباب عدم تكرار تلك التجربة الى عدم تمكن المجتمعات المختلفة التي حاولت اقتباسها من توفير الشروط الكافية والضرورية لاحداث الثورة الصناعية على ارضها .

لقد مرت اوروبا قبل قيام الثورة الصناعية بثورتين متتاليتين ومتداخلتين هما : الثورة الاجتماعية والثورة الثقافية . اذ عندما بدأ نظام الاقطاع في التلاشي بدأت الدولة القومية في الظهور ، وعندما اخذ التعليم في الانتشار بدأت حركة الاصلاح الديني تأخذ ابعادا فلسفية واجتماعية وسياسية عدة . ولقد كان من نتيجة ذلك عودة الاستقرار والامن وتنشيط الحياة الاقتصادية والثقافية ودخول المجتمعات الغربية حالة من التغير القيمي والتطور الحضاري المستمر. اما بالنسبة للدول النامية التي تحاول ان تصل الى مرحلة الثورة الصناعية فان ايا منها لم تمر حتى الان في ثورة اجتماعية ثقافية تمكنها من اعادة النظر في تركتها الحضارية وتمهد الطريق لحدوث ثورة فكرية قيمية مسلكية . ولذلك فانه ليس من قبيل المصادفة او الخطأ ان تكون المجتمعات التي عاشت الثورة الصناعية خارج نطاق التجربة الغربية كانت ثورتها تلك تابعة لثورة اجتماعية ثقافية او متداخلة معها. ونستطيع حين ندرس اسباب التغير في مجموعة الدول الصناعية المتقدمة وطبيعتها ان نقرر ان كل المجتمعات التي اكتملت لها ثورة اجتماعية ثقافية اجتازت مرحلة الثورة الصناعية بنجاح وان كل المجتمعات التي لم تكتمل لها ثورة ثقافية اجتماعية عجزت عن اقتحام مرحلة الثورة الصناعية .

٢) ان الطبقات الاجتماعية التي قادت حركة التصنيع والتقدم في المجتمعات الغربية لا يمكن ان تقود حركة التصنيع والتقدم في البلاد العربية . اذ ان اتجاه طبقة التجار في المجتمعات الغربية الى الصناعة بعد تبلور الدولة القومية واكتشاف العالم الجديد وقيام تنافس قوي بين مختلف الدول الاوروبية لم يكن في الحقيقة ايمانا من التجار باهمية التصنيع او اربحيته وانما كان بسبب تزايد احتياجاتهم الى بضائع مصنعة قابلة للمتاجرة .

ولما كان التاجر يهدف الى الربح وكانت الدولة القومية تهدف الى زيادة ثروتها وقوتها العسكرية ومكانتها الدولية عن طريق احتفاظها بمستعمراتها فقد تعاون التاجر مع الدولة على تنشيط الصناعة وحمايتها . وبعد ان كان التاجر يعتمد على الحرفيين فيما كان يتاجر به من بضائع مصنعة ، اخذ يتجه الى العمل على زيادة الانتاج من خلال قيامه بامداد الحرفيين بالقروض والمواد الخام وربطهم باتفاقات تحتم تصنيع المواد الخام في فترة زمنية محددة . الا ان زيادة الانتاج التي نتجت عن هذه الترتيبات لم تستطع ان تساير الزيادة في الطلب على البضائع المصنعة مما اضطر التاجر الى الانتقال الى مرحلة ثالثة في تعامله مع الحرفيين حيث اخذ يجمعهم في مكان واحد (المصنع)وذلك من اجل العمل تحت ادارة واحدة هي (ادارة المنظم للعملية الانتاجية). وهكذا تحول الحرفي من مالك الى عامل وتحول التاجر من وسيط الى مالك ومنظم . وبينما فقد الحرفي ملكيته لوسائل الانتاج وادوات الانتاج وحرية اختيار اسلوب الانتاج اصبح التاجر رأسماليا يدير المصنع ويملك الثروات ويتحكم في توجيه الحياة الاقتصادية والسياسية بوجه عام .

اما في البلاد العربية فان التاجر بدأ حياته في ظل حكم غير وطني في الغالب ، وكون ثروات طائلة من خلال احتكاره للوكالات واتفاقات التمثيل بالنسبة للشركات العالمية .

ولما كان الربح هو هدف التاجر ، وكان تحقيقه لهدفه لا يمكن ان يتم الا من خلال حصوله على بضائع قابلة للمتاجرة ، فانه اتجه الى الخارج في محاولة لاحتكار عملية المتاجرة فيما تتجه مصانع وشركات الدول الصناعية المتقدمة . وهكذا اخذت مصلحة التاجر في الدول العربية ترتبط بمصالح الشركات الكبيرة التي تعمل في الدول الغربية وتتحقق من خلال اقامة النظم الاقتصادية والسياسية التي تسمح لها بالانفراد بحقوق التمثيل والتوكيل .

وبناء على ما تقدم لا يجوز لنا ان نتوقع من طبقة التجار في البلاد العربية ان تتجه الى التصنيع كما انه لا يمكن لنا ان نتصور امكانية تنازلها طواعية عن حقوق التمثيل والتوكيل واحتكار المتاجرة بما يصل اليها من بضائع .

٣) ان ظروف قيام ونشأة المؤسسات المالية في البلاد العربية تختلف كثيرا عن ظروف قيام ونشأة امثال تلك المؤسسات في مجتمعات الغرب الصناعية . اذ ان سيطرة المولين الكبار على معظم البنوك في البلاد العربية واتجاههم الى تحقيق الارباح دونما تصور واضح لدور تلك المؤسسات في مراحل النمو الاقتصادية ودونما وعي او تحديد لموقعها من حياة المجتمع ومسؤولياتها الاجتماعية والقومية ، جعلها تتجه الى توظيف معظم ما تجمع لديها من اموال ومدخرات في مؤسسات مالية اجنبية. ولما كانت تلك المؤسسات تعمل بصفة اساسية في دول الغرب الصناعية وتعمل على خدمة شعوب وحكومات اقل ما يقال عنها انها غير متعاطفة مع قضايانا القومية الاقتصادية منها وغير الاقتصادية فان المصارف والمؤسسات المالية العربية ساهمت بوعي وبدون وعي في تمكين الغرب الاستعماري من تقوية قبضته الاحتكارية وسيطرته الاستغلالية وتوسيع فجوة الغنى التي تفصله عن بقية شعوب العالم المتخلف .

اما الجزء اليسير الذي يوظف في البلاد العربية فيتجه بصفة اساسية الى تمويل مشاريع تجارية وعقارية تخدم ـ في الدرجة الاولى ـ المصالح الذاتية لاشخاص المسيطرين على تلك المؤسسات . ومع اقتصار الفوائد التي تعود من مختلف العمليات الاستثمارية في الداخل والخارج على مجموعة قليلة من كبار المولين والتجار من ابناء الامة العربية ، تسهم المؤسسات المالية العربية في توسيع الفجوة التي تفصل اغنياء هذه الامة عن فقرائها . وما لم تقم الحكومات العربية بتطوير المفاهيم التقليدية لهذه المؤسسات وتحديد دور جديد لها يمكنها من الاسهام في انجاح عملية التنمية في البلاد العربية ، فان تلك

المؤسسات سوف تبقى عبئا على المجتمع العربي الذي يكافح ويناضل من اجل استعادة الانسان العربي لانسانيته .

٤) ان المستوى الثقافي والاجتماعي الذي وصل اليه انسان الربع الاخير من القرن العشرين لا يسمح بعودة حياة البؤس والاستغلال التي عاشها انسان القرن الثامن عشر ورافقت قيام الثورة الصناعية ، كما لا يسمح بتكرار حياة الكبت والحرمان التي لازمت حركة التصنيع في الاتحاد السوفيتي طوال جيل كامل .

٥) ان تطور وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية وتقدم وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية واتساع البون الحضاري الشاسع الذي يفصل الشعوب المتقدمة عن غيرها من الشعوب المتخلفة يجعل من غير الممكن ان نقيم تجاربنا الانمائية في مختبرات معزولة عن الاجواء الخارجية ، خصوصا انه لا يمكن ان نقيم تجارب تتوفر لها بعض فرص النجاح دون استخدام ادوات علمية ووسائل تكنولوجية تطورت وتبلورت في بيئة اجتماعية تكنولوجية غريبة كل الغرابة عن اجوائنا الاجتماعية والنفسية .

٦) ان قيام التكتلات الاقتصادية الكبيرة في اجزاء متعددة من العالم وذلك بهدف توسيع رقعة السوق وخلق القاعدة العلمية والتكنولوجية ذات الامكانات المادية والبشرية الهائلة يجعل من المتعذر على الوحدات الاقتصادية والسياسية الصغيرة ان تبني لها قوة ذاتية مرموقة سواء اكان التفكير في بناء قوة اقتصادية او سياسية او عسكرية .

وفي ضوء تحليلنا السابق لعدم تصور امكانية قيام طبقة اجتماعية معينة بقيادة حركة التصنيع والتقدم وتحمل اعبائها ولان اوضاعنا الاقتصادية وغير الاقتصادية تستدعي احداث تغيرات جذرية في البنية الثقافية والاجتماعية لمجتمعاتنا العربية ، فان تصورنا للمستقبل لا بد من ان يكون تصورا علميا يقوم على استيعاب متغيرات الحياة ومعطياتها المادية والفكرية . ولما كان واقع التجزئة العربية يتناقض كليا مع امكانية خلق قاعدة اقتصادية نامية او بناء قوة عسكرية كبيرة او اقامة بنيان سياسي مرموق ، فان استراتيجية العمل المستقبلية لا بد من ان تكون استراتيجية عربية انمائية شاملة .

وفيما يلي نحاول ان نحدد بعض النقاط الهامة التي تشكل اسسا موضوعية لرسم مثل هذه الاستراتيجية .

١) ان سوء توزيع الثروة والسكان بين مختلف الاقطار العربية من النواحي الكمية والكيفية يحتم تحرير رؤوس الاموال العربية والايدي العاملة الفنية وغير الفنية من كل القيود التي تعوق حركتها او تحد من حريتها او تحول دون ممارستها لحقوقها الطبيعية في الانتقال والاقامة والعمل حيث تشاء .

٢) ان احتياجات ومشاكل الدول العربية الغنية بالاموال والفقيرة بالسكان وبفرص الاستثمار لا تقل اهمية او الحاحا عن مشاكل واحتياجات الدول العربية الفقيرة بالاموال والغنية بالسكان وبفرص الاستثمار . ان مشاكل الدول الغنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي المشاكل التي تنبع من حقيقة غناها اصبحت وربما لاول مرة في التاريخ ـ لا تقل مدعاة للقلق واثارة للمخاوف من مشاكل الدول الفقيرة التي تنبع من حقيقة فقرها .

٣) ان تبلور اهمية البترول العربي كسلعة استراتيجية في وقت ضعفت فيه اخطار قيام غزو استعماري مسلح للسيطرة على منابعه يوفر اجواء دولية ملائمة لقيام تعاون عربي افرو اسيوي ، وتعاون عربي اوروبي على اسس من المصلحة المتبادلة بين فرقاء متكافئين . كما ان تزايد فوائض الاموال العربية لدى دول النفط الغنية يوما بعد يوم وسنة بعد سنة تخلق فرصا حقيقية لامكانية تحمل البلاد العربية لنفقات رسم وتنفيذ خطة شاملة للانماء العربي .

٤) ان تقدم وسائل المواصلات وطرق الاتصال جعلت من الممكن ولاول مرة في التاريخ ـ ان يدرك الغني حقيقة ومدى غناه في مواجهة فقر الفقراء ، وان يدرك الفقير حقيقة ومدى فقره في مواجهة غنى الاغنياء . ولذلك فان تصرف الاغنياء ازاء الحكومات والجماعات والافراد دون مراعاة لاحتياجات وتطلعات وآمال الفقراء سوف يؤدي الى ارتكاب اخطاء جسيمة تضر بالصالح العام وتفقد هذه الامة فرصة نادرة وربما فرصتها الوحيدة لبدء عملية تنمية حقيقية في بلادها .

٥) ان ارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى التعليم بكافة انواعه ومراحله وسوء الخدمات الصحية والاجتماعية يستدعي اعطاء الاولوية لتلك الخدمات وتوفير كافة احتياجاتها من الاستثمارات المادية والبشرية، خصوصا وان نمو هذه القطاعات يعتبر اساسيا وهاما في عملية التمهيد لقيام ثورة اجتماعية ثقافية صناعية رائدة على الارض العربية .

ولئن كنا هنا نذكر ونحذر ولا نتوعد او نهدد فاننا نعتقد بان بقاء هذه الامة على حالها من التخلف الحضاري ، خصوصا على مستوى القيادات من الساسة والمثقفين سوف يحول دون استيعابها لحقائق العصر وتفهمها لمعطيات الواقع الحياتي المتغيرة المتجددة .

ان حواجز الثروة والجاه والسلطة التي يمكن ان تقيمها بعض الدول العربية وبعض الطبقات في المجتمع لن تحول دون اقتحام الفقراء لتلك الحواجز مدفوعين بدوافع غريزية ومصلحية تتلخص في العمل على اثبات الوجود وتحقيق الذات . اذ عندما تصبح الحواجز المقامة اعلى واعتى من امكانية اجتيازها عن طريق التسلق والقفز فان التفكير الواعي سوف يتجه الى محاولة البحث عن افضل الوسائل لهدم تلك الحواجز واكثر الادوات قدرة على نسف اسسها وازالتها من الوجود .

ان القضية المطروحة امامنا اليوم كما نراها ليست قضية الخيار بين الثورة والتطور ، ذلك ان قضية الثورة في هذا الجزء من العالم اصيبت على مدى العقدين الاخيرين بانتكاسة كبيرة افقدتها الكثير من الارض التي تقف عليها ولا يتسنى لها العمل بدونها .اذ لو كان الخيار الذي يطرح نفسه امامنا هو المفهوم الروسي او الصيني للثورة بكافة ابعادها الصناعية والعلمية والثقافية لما كنا نتردد في الخيار . ولكن ما يجري اليوم على الارض العربية وما تعيشه هذه الامة من تغيرات كبيرة مدفوعة بفعل عوامل داخلية واخرى خارجية تحتم علينا ان نختار مفهوم التطور بابعاده الثورية . وتعود اسباب ذلك الى ما يلي :

١) توفر الامكانيات المادية وجزء كبير من الامكانيات البشرية القادرة على احداث الثورة في اطار عملية تطور تدريجية .

٢) بروز اتجاه جديد للعمل العربي من خلال اطار اقتصادي تحقق استمراريته على المدى الطويل امكانية التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي في البلاد العربية .

٣) ان ما يؤخذ اليوم من قرارات قطرية سياسية واقتصادية تقود في معظمها الى تكريس واقع التجزئة والتخلف على الارض العربية . وهذا يستدعي العمل المنظم والمكثف من اجل التاثير في تلك القرارات وتوجيهها الوجهة التي تخدم المصالح القومية والقضايا الاساسية لهذه الامة .

ولما كان المستقبل في ضوء ما تحقق في عالم اليوم من تقدم علمي وتكنولوجي هائل يعمل على تحديد مكانة الواقع من حركة التاريخ ويساهم في تقرير اتجاهات العمل فيه ، فان تطلعات الانسان الى حياة افضل كثيرا ما تدفعه الى الثورة على واقعه وعلى ما يمثله ذلك الواقع من قيم ومفاهيم . اذ ان تطلعات الانسان في عصر الفضاء اصبحت اقوى بكثير من تاريخه ومن تركته الحضارية التي يطحنها التقدم التكنولوجي في عالم اليوم طحنا ، ومن كل تراثه الذي اخذ يترنح ويتساقط امام تحديات العصر . ولهذا فان الخروج على الواقع العربي المتخلف لا يكون من خلال الدوران حوله او من خلال اخفاء الرؤوس في رماله الصحراوية ، او من خلال الانغماس في قضايا جزئية مأساوية من بعض قضاياه ولكن من خلال الخروج على كل معطياته المادية والفكرية والقيمية والسلوكية خروجا نوعيا وشاملا .